أمين عام الجبهة الوطنية الديمقراطية لـ(الميثاق):

الارادة الشعبية متمسكة بالرئيس حتى 2013

أكد الأخ ناصر النصيري أمين عام حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية موقف الحزب الداعم للشرعية الدستورية وللأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية دون تراجع، وقال في حوار مع «الميثاق»: إن تمسك فخامة الأخ علي عبدالله صالح بالحوار رغم ما جرى له في جامع النهدين دليل على حسن نيته وصفاء سريرته وتغليبه المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية.. ودعا المشترك الى أن يحذو حذوه وأن يبتعد عن لغة الكذب والتكتيك واسلوب القتل الممنهج.

مشيراً إلى أن الاغتيالات السياسية التي حدثت بعد الوحدة كان يقف وراءها الاخوان المسلمون «الاصلاح» باعتبار الاشتراكي حزباً كافراً يجب محاربته.

لقاء: عارف الشرجبي

المجالس الانتقالية تولد ميتة وهي دليل إفلاس المشترك

< كيف تقرأون المشهد السياسي الراهن؟

- يمر الوطن هذه الأيام بأزمة خانقة سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي الذي تأثر سلباً بالوضع السياسي وتعقيداته، ناهيك عن الوضع الامني الذي يعاني من انفلات غير مسبوق بسبب تعمد أحزاب اللقاء المشترك جر البلد الى أتون حرب واعتداءات وقطع للكهرباء وأنابيب النفط والغاز والمشتقات النفطية مما أثر بشكل كبير على حياة المواطن وعلى الاستثمار والتنمية.. كل هذه المشاكل جاءت مرافقة للصراع على السلطة ومحاولة اللقاء المشترك الانقلاب على الشرعية الدستورية واغتصاب السلطة بدون وجه حق خلافاً للدستور والإرادة الشعبية، وذلك بعد أن فشلت في الوصول إليها عبر الانتخابات السابقة، فسعت للانحراف بالنهج الديمقراطي طمعاً بالوصول الى الحكم ولو كان الثمن تدمير الوطن.

الدعوة للحوار

< دعوة فخامة الرئيس الاخيرة للحوار والتي أعلنها من مقر إقامته في السعودية هل ستلقى قبولاً لدى أحزاب المشترك خاصة وهناك تأييد وإجماع دولي على الحوار؟

- الحوار سمة متأصلة في ثقافة وممارسة الأخ علي عبدالله صالح منذ صعوده الى الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وحتى اليوم حتى عرف بأنه رجل الحوار الاول في بلادنا، وهذا يحسب له ولكن دعني أقل لك إنه كلما دعا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أحزاب المشترك للحوار زادت تعنتاً وغلواً، بل إنها تتظاهر بقبول الحوار أمام الرأي العام المحلي والدولي في الوقت الذي تتنصل من أي اتفاقات تتم مع المؤتمر الشعبي العام..

ففي ٢٠٠٦م وقعت أحزاب المشترك اتفاق المبادئ مع المؤتمر ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م واتفاق ١٧ يوليو ٢٠١٠م ومع ذلك لم تلتزم بها أبداً وكانت تتخذ من هذه الاتفاقيات وسيلة لإضاعة الوقت أو للابتزاز السياسي وهذا التلاعب والمماطلة والتسويف من المشترك هو من أوصل الوضع الى ما هو عليه من التعقيد، وكذلك إذا كان هناك من حوار سواءً أكان استجابة لدعوة الاخ الرئيس أم لضغوط دولية فلابد من أن يكون هناك ضوابط صارمة تمنع التلاعب من هذه الاحزاب وذلك لتجنيب الوطن مزيداً من التوتر، ولابد من الاشارة هنا ان احزاب المشترك تعمل دائماً باتجاهين: الحوار الزائف والتصعيد على الارض بإشاعة الفوضى والتأزيم الاعلامي والسب والقذف للمسؤولين وغير ذلك من الاعمال.

< كيف ترى التصعيد من قبل المشترك رغم الدعوة للحوار والتسامح الذي ظهر به فخامة الرئيس خاصة بعد الحادث الاجرامي الذي تعرض له في جامع النهدين؟

- ظهور فخامة الرئيس بتلك الروح التسامحية في تاريخ ٧ / ٧ من مقره لتلقي العلاج في السعودية يؤكد أنه رجل متسامح وهو ما عرفناه به منذ البداية وكان على الاخوة في المشترك التقاط تلك الفرصة التي جاءت على لسان فخامة الرئيس لأننا نعرف أن هناك أطرافاً في المشترك وأعوانهم ضالعة في حادث جامع النهدين الاجرامي والذي لو حدث مع رئيس آخر لقامت الدنيا ولم تقعد، وكانت السجون قد امتلأت بالسجناء بالحق والباطل ولكانت ردة الفعل أقوى مما نتصور، ولذلك على الدولة أن تضرب بيد من حديد وتطبق القانون والدستور.. ولابد من الإشارة الى أن المشترك لا يريد حواراً ولا توافقاً لأن ذلك سوف يوصلها الى صندوق الاقتراع، وهذا ما لا تريده لأنها تدرك أنها مرفوضة من المجتمع لأنها ليس لديها شعبية توصلها للحكم، ولذلك تسعى دائماً للتصعيد.

الإفلاس المشترك

< أعلن مؤخراً عن العديد من المجالس الانتقالية.. كيف ترى ذلك؟

- هذه المجالس تخلق ميتة ووجودها كعدمها وهي دليل إفلاس أصحابها في اللقاء المشترك ومن معهم في الساحات بل ودليل الانقسامات الحادة والكبيرة بين أحزاب المشترك، ففيهم الاخونجي والشوعي والقومي والحوثي ودليل عجزها عن القيام بدورها كمعارضة بناءة تنهض بالبلد بعد أن غرقت بوحل العمالة للخارج سواء لقطر أو غيرها من الدول الاقليمية والدولية، وأنا أتصور أن هذه المجالس عبارة عن مضيعة للوقت ولن تتحقق الا في رؤوس أصحابها، أو على صفحات الصحف، كما ان اعلان هذه المجالس يعد امتداداً وتقليداً لما حدث في بعض الدول العربية مع الفارق الكبير بين اليمن وتلك الدول، فبلادنا دولة ديمقراطية فيها حكم تعددي ورئيس منتخب من الشعب وإجماع شعبي على بقائه حتى نهاية فترته الحالية، ناهيك عن الاجماع والتأييد الدولي لفخامة الرئيس وان كنا لا نعول الا على الارادة الشعبية اليمنية التي ستدافع عن الشرعية مهما كانت الضغوطات لأننا نؤمن بأن الصندوق هو الحكم الفصل في الصعود للحكم.

< أشار فخامة الرئيس في كلمته الى المبادرة الخليجية .. هل تعتقد أن هذه المبادرة قادرة على حل الأزمة اليمنية؟

- المبادرة الخليجية فيها الايجابي والسلبي وفي تصوري أنها ارتكزت على رغبات قطر خاصة في نسختها الاولى قبل التعديل ورغم ذلك فلابد أن يتم تعديلها إذا كان الاخوة في الخليج يريدون حل الأزمة فعلاً لأن المبادرة لم تتضمن مواعيد زمنية كافية للقيام بتعديل الدستور وانتخاب رئيس دولة ورئيس حكومة ومجلس نواب بل تركت ذلك مفتوحاً وهو الأمر الذي سيجعل اللقاء المشترك يتنصل عنها بعد استقالة الرئيس من منصبه رغم أن استقالة الرئيس أمر يخالف الدستور وينقلب على الإرادة الشعبية التي مازالت متمسكة بالأخ الرئيس حتى ٢٠١٣م وهذا من حقها وعلى كل حال فلابد أولاً من محاكمة الذين تورطوا في حادث جامع النهدين قبل أي حوار أو تسوية سياسية لأننا وكل أبناء الشعب لن نقبل بقتلة ومجرمين يتربعون على حكم البلاد تحت أي ظرف بل سوف يؤدي ذلك الى برك من الدماء والمعارك التي لن تنتهي.

البعد الدولي

< التأييد الدولي والاقليمي للشرعية الدستورية والحوار.. على ماذا ارتكز في نظرك؟

- لقد كان هناك في البداية تعتيم إعلامي متعمد لما يدور في الساحة الوطنية بل وتزييف الحقائق بصورة مفجعة، وعندما اتضح زيف تلك القنوات مثل «الجزيرة» و«سهيل» وبعض القنوات والمواقع الاخبارية الاخرى تحول الرأي العام العالمي والاقليمي لصالح الشرعية الدستورية وهو امر طبيعي وكان يفترض حدوثه من البداية وذلك ان اليمن دولة ديمقراطية تحتكم للصندوق في التداول السلمي للسلطة، أما إذا غضت الدول الطرف عن هذه الحقيقة فمعنى ذلك انها تنقلب على الديمقراطية وتشجع القتلة والخارجين عن القانون لحكم الشعوب المؤمنة بالنهج الديمقراطي، وهذا ليس لصالحها ولا لصالح تجذير مبدأ التداول السلمي للسلطة وضد رغبات الشعوب التواقة للحرية والعدل.

< دعا فخامة الرئيس في ٧/ ٧/ ٢٠١١م الى شراكة وطنية.. كيف ترى تقبل المشترك لهذه الدعوة؟

- فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ عرفناه وهو رجل التسامح والعفو وهو الذي بدأ مشواره السياسي بالحوار والتوافق والشراكة مع الآخر، فمنذ أن تشكلت لجنة الحوار الوطني وأعلن عن قيام المؤتمر الشعبي العام في عام ١٩٨٢م والجميع شركاء في الحكم واستمر العمل بالشراكة بعد الوحدة بين الاشتراكي من جهة والمؤتمر وحلفائه من جهة أخرى حتى بعد انتخابات ٩٣، ١٩٩٧م، حرص المؤتمر على وجود شراكة لكل الاحزاب في الساحة غير أن أحزاب المشترك حاولت الانقلاب على المؤتمر الشعبي العام وذلك لأنها تعودت على الانقلابات منذ الانقلاب على قحطان الشعبي وسالمين وعبدالفتاح اسماعيل في جنوب الوطن من قبل الاشتراكي وفي الشمال حاول الناصريون أكثر من مرة الانقلاب على السلطة وعلى الرئيس علي عبدالله صالح تحديداً، ولهذا فالشراكة خارج الدستور شيء يفتح الباب لمزيد من الانقلابات.

شراكة أم تقاسم؟

< ولكن المشترك يطالب بالشراكة وبالسلطة والثروة؟

- هذه مطالب مجنونة غير منطقية في ظل الديمقراطية والتعددية، فلا تقاسم ولا مشاركة في ظل التداول السلمي للسلطة، واعتقد أن الفترة الانتقالية قد انتهت عام ١٩٩٣م وبالتالي فلا شراكة الا إذا كانت وفقاً للمحاصصة والترضيات والتقاسم، وهذا خارج إطار الدستور والإرادة الشعبية.

< ولماذا يصر المشترك على المقاسمة ويرفض الانتخابات؟

- المشترك يدرك أنه خسر كل شيء ولم يعد يمتلك أي شعبية تمكنه من الوصول الى السلطة ولذلك ظل خلال السنوات الماضية يطالب بتأجيل الانتخابات بالعديد من الحيل والألاعيب المكشوفة، واعتقد أن الوضع الذي وصلت اليه بلادنا في ظل التصعيد والأزمات تحتم على المشترك وغيره تغليب مصلحة الوطن على كل المصالح..

< لقد أصدر الزنداني الفتاوى التحريضية ضد الوطن والدولة، كيف يمكن مواجهة ذلك؟

- ليس بغريب أن نشاهد هذا الخطاب التحريضي المتشدد من قبل الزنداني والاخوان المسلمين في بلادنا، فمن شب على شيء شاب عليه، ولو عدنا بالذاكرة الى الوراء قليلاً لأدركنا أن الزنداني هو من أفتى بقتل الاشتراكيين والجهويين وتكفيرهم وإباحة دمائهم باعتبارهم كفرة وملحدين وقام بتشكيل جبهة اسلامية ضد الجبهة الوطنية وكان يجر السلطة في شمال الوطن للقتال معه، وهذا القتال امتداد لقتال الشيوعية في افغانستان.

وإذا كنا منصفين يجب أن نعترف أن حزب الإصلاح «الاخوان المسلمين» هو الذي تسبب في حرب الانفصال عام ١٩٩٤م من خلال قيام جناحه المسلح وأعضائه العائدين من افغانستان والذين كان يقودهم عبدالمجيد الزنداني وقيامهم باغتيال العديد من القيادات الاشتراكية بعد الوحدة مثل ماجد مرشد مستشار وزير الدفاع وايضاً محاولة اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل وغيرهما من قيادات الاشتراكي مما جعل الرفاق في الاشتراكي يخافون على حياتهم خاصة وان هناك قيادات انفصالية داخل الحزب الاشتراكي لم تكن ترغب بالوحدة قبل قيامها وتسعى للانفصال واتخذت من عملية الاغتيالات فرصة لإعلان الانفصال كونهم غير آمنين على حياتهم في ظل وجود الجماعات الجهادية في الشمال وكانوا يعزفون على وتر السلطة في الشمال تعرف الجاني وتتستر عليه وهم الاخوان المسلمون.

< لماذا دخلوا الوحدة إذا لم يكونوا راغبين بها؟

- الحزب الاشتراكي ليس كله انفصالياً، فهناك قيادات ناضلت من أجل الوحدة منذ عشرات السنين ولكن هناك قيادات مؤثرة لا ترغب بالوحدة مثل البيض والعطاس وغيرهما، وما دخوله وتوقيعه على قيام الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م الا هروب بعد أن عجز الحزب الاشتراكي عن دفع رواتب الموظفين والجيش وتحمل أعباء الدولة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يدعمه بكل شيء، وكان الاشتراكي يعتبر الوحدة مرحلة مؤقتة لحمايته من الانهيار مع أخذه بالاعتبار أنه سوف يعلن الانفصال في أي وقت من ذمار والبيضاء كحد أدنى وحسب الحدود السابقة قبل إعادة الوحدة.

لقاء المصالح

< التقارب بين الحزب الاشتراكي والإصلاح .. هل يمكن أن يكون استراتيجياً أم تكتيكياً مؤقتاً؟

- ليس هناك أي تقارب على الاطلاق وما هو حاصل اليوم هو لقاء مصلحي مرهون بعدائهم للحزب الحاكم ولشخص فخامة الرئيس وحبهم للوصول الى السلطة على قاعدة عدو عدوي صديقي.

< برزت دعوات لإقامة دولة مدنية من قبل البعض في الوقت الذي نشاهد البعض منهم يمتلك ترسانة مسلحة تقارب ما مع الدولة؟

- لقد سعى المؤتمر الشعبي العام في قوانينه وبرنامجه إقامة دولة مدنية حديثة ولكن هناك أطراف في المشترك وخارجه عملت جاهدة على عكس ذلك، فتخيل أن قانون تنظيم حمل السلاح في درج الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - رحمه الله - منذ عقود لم يرَ النور عندما كان رئيس مجلس النواب وبالتالي هناك أطراف عملت على تقوية القبيلة على حساب الدولة المدنية، وما شاهدناه في حرب الحصبة في الفترة الاخيرة الا دليل على تغول دور القبيلة وان أولاد الأحمر ومن يقف خلفهم يشكلون حجر عثرة أمام قيام الدولة المدنية الحديثة وإذا كنا نريد دولة حديثة يجب أولاً إزالة أي مظاهر مسلحة خارج القانون والدستور سواء أكانت قبلية أم غيرها.. ولابد من الإشارة الى أن ما يقوم به المشترك هو سعيه لتمزيق الوطن والا لما وقف مع الحوثيين والحراك والقاعدة وإثارة روح المناطقية والعشائرية والطائفية وغيرها من أجل إضعاف النظام والوصول للسلطة.

نضال من أجل التنمية

< ونحن نعيش ذكرى الـ١٧ من يوليو.. اشرح لنا كيف كانت الأوضاع قبل هذا اليوم ومجيء فخامة الاخ علي عبدالله صالح الى السلطة؟

- هذا سؤال كبير ومهم ولابد أن يعرف الشباب كيف كانت اليمن قبل مجيء الرئيس علي عبدالله صالح كي يدركوا أنهم اليوم يعيشون العصر الذهبي للوطن منذ آلاف السنين، فقد كانت اليمن قبل مجيئه تعاني من الحروب والتخلف والفقر، فالحرب بين جنوب الوطن وشماله كانت تقوم من وقت لآخر والجبهة الوطنية كانت تتواجد في معظم المحافظات الشمالية بل وصلت الى نقيل يسلح بعد أن توغلت في شرعب ووصاب وريمة والحشا والنادرة والسدة والشعر وبعدان باب والسرحانية وجبن وحجاج في البيضاء وعمران وصعدة، كما أن ثلاثة رؤساء تم اغتيالهم في أقل من عام، ولم يكن هناك ديمقراطية ولا تعددية بل سجون وتعذيب وتشريد ونفي وكل أنواع القهر ولكن عندما جاء علي عبدالله صالح عمل على التصالح مع الجبهة الوطنية الديمقراطية وعقد معها اتفاق يناير ١٩٨٠م تم بموجبه إنهاء القتال وسلم أعضاء الجبهة اسلحتهم الثقيلة للدولة طبقاً لمضمون الاتفاق ثم سعى الى إقامة حوار وطني شامل مع كافة اطراف العمل السياسي في الساحة، وفعلاً عقدت الاجتماعات والحوارات وتمخض عنها إقامة المؤتمر الشعبي العام كمظلة للعمل الحزبي التعددي.. لأن الدستور كان يحرم الحزبية في تلك الفترة، وكذلك الاعلان عن الاستفتاء على مشروع الميثاق الوطني الذي اجمعت عليه كل الاحزاب وشاركت في صياغته، ولهذا استطاع تجنيب البلاد ويلات الحرب داخل الشطر الشمالي وتجنيبها الانقسامات، ثم بعد ذلك سعى الى إقامة حوار مع الاخوة في جنوب الوطن وعقد سلسلة من الحوارات انتهت بإعلان الجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٠م، وبعد ذلك تفرغ لبناء الوطن طوبة طوبة.. ولولا علي عبدالله صالح لما وصلت اليمن الى ما هي عليه اليوم من تقدم وحضارة رغم ما يقال عنها من بعض الاحزاب المعارضة.

نحن مع الحوار.. والمبادرة الخليجية بحاجة لتعديلات جوهرية

الشراكة انتهت في انتخابات ١٩٩٣م.. والصندوق سبيل السلطة

أكثر من (5) مليارات أرباح قيادات معارضة

أزمة المشتقات النفطية.. هل تهدأ العاصفة !!

بليغ الحطابي

لم تهدأ عاصفة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية على بلادنا والتي اجتاحت واقعنا وحياتنا المعيشية.. فأحدثت معاناة لاحدود لها بالغة الأثر والتأثير طالت كل فرد وهددت معيشته ومعاشه اليومي.. ازدادت حدة بفعل انسداد افق الحوار وتصلب الحلول الممكنة.. فتسارعت خطواتها لتهدد المواطن وخاصة محدودي الدخل بمستقبل كارثي.

ولعل أبرز تلك الأزمات هي انعدام المشتقات النفطية والتي تسببت في تعطيل الحياة واصابتها بشلل تام وركود غير مسبوق منذ فبراير الماضي وحتى اليوم والمواطن يشعر بحالة احباط شديدة نتيجة عدم معرفته للمشكلة ومن المتسبب فيها.. وهنا نحاول أن نستعرض المشاكل ومن يقف وراءها لعلنا سمعنا وقرأنا أخبار التقطعات القبلية لناقلات النفط والغاز بطريق مأرب- صنعاء وغيرها من المناطق فضلاً عن قيام مليشيات المشترك بتفجير انبوب النفط في مارس الماضي مازاد من خسائر البلاد التي لجأت الى الاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلية وايضاً حالة النهم التجاري الاستغلالي لدى بعض أصحاب النفوس المريضة والضمائر الميتة المتاجرة بآلام ومعاناة الناس.. وطبقاً لمواقع اعلامية فان قيادات في تحالف المشترك إضافة الى المنشق علي محسن وأتباعه حققوا ارباحاً خيالية بسبب ازمة المشتقات النفطية حيث تم ضبط ناقلات تباع في السوق السوداء تابعة لهم وصلت الى اكثر من (٥) مليارات ريال بداية الشهر الجاري.

أسس المشكلة

المشكلة هي وجود تجار أزمات وهؤلاء يفتقدون لأدنى احساس او شعور او ضمير انساني او اخلاقي او حتى ديني فقد تجردوا من كل معاني الانسانية وانتشروا في السوق السوداء في المناطق والمحافظات فضلا عن تحول بعض اصحاب المحطات والمتعهدين بتقديم الخدمات النفطية الى تجار سوق سوداء فيحرم مئات الآلاف الواقفين من الطوابير الطويلة لتقوم بتسريها في الليل المظلم وبيعها في تلك السوق بأسعار خيالية تدر عليهم أرباحاً لم يحصل عليها -كما قال البعض- خلال سنة او سنتين-.

حيث وصل سعر الدبة سعة (٢٠) لتراً من البنزين ما بين (٨-١٢) ألف ريال وربما اكثر في بعض المناطق.

كما تسبب انعدام الديزل في تكبيد المزارعين خسائر فادحة لتضاف مليارات الدولارات التي خسرتها وتخسرها اليمن يومياً نتيجة هذه الأزمة، كما أدى الى تلف الكثير من المحاصيل التي كانت تعتمد على الديزل لتروي ظمأها..

خسائر مالية متواصلة

ولم تتوقف الخسائر المترتبة على اختفاء هذه المواد الاساسية على هذا الحد بل تشعبت في ان اغلقت ابواب عدد من المخابز في بعض المحافظات لعدم توفر الديزل وقام البعض بتقليص حجم الرغيف أو رفع السعر الى جانب انعدام المياه لعدم توافر المادة للمضخات، وبالرغم من اجراءات ضبطية مبذولة من الحكومة على نحو حثيث للتخفيف من معاناة المواطنين سواء بتوزيع المشتقات النفطية على الوكلاء والمتعهدين من أصحاب المحطات وضبط العشرات من المخالفين والمتورطين في بيع حصتهم التجارية في السوق السوداء او بالاستيراد لتغطية السوق الداخلية أو بتوزيع الهبة المقدمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخفيف من معاناة المواطنين او غيرها من الإجراءات غير انها لا تكفي امام الجشع اللامحدود للتجار.. هذا اذا ما كانت هناك رقابة على محطة ما، أما اذا لم توجد حراسة امنية لتنظيم الطوابير فيقوم صاحب المحطة بالتوزيع لعدد قليل من السيارات وافتعال مشكلة تؤدي الى اطفاء المحطة وايقاف التوزيع او ارسال قبائل مسلحين لاقتحام المحطة ليكون سبباً لإغلاقها وكثيراً ماكان هذا من قبل عناصر من المشترك.. أما آخرون فيقومون بحمل صفائح ودبات صفراء واخرى مختلفة بقصد تعبئتها وبيعها في السوق السوداء وهو ما دفع شركة النفط الى إلغاء هذا النظام والابقاء على تعبئة السيارات فقط.. لكن هذا الاجراء في ظل عدم الاستقرار التمويني وتعطيل المئات او العشرات من المحطات المخالفة لاتقوم بصرف كامل الكمية أدى الى انعاش السوق السوداء حيث يقوم صاحب السيارة التاكسي مثلاً بتعبئة سيارته كاملاً «فل» ثم يخرج من الطابور ليمتص مابداخل الخزان من بنزين ليبيعه في السوق السوداء بسعر خيالي.. ثم يعود ثانية وثالثة الى الطابور او البحث عن محطة اخرى وهكذا مازاد من حالة الجشع لدى التجار دون وعي او ادراك لحجم الخسائر الفادحة التي يتكبدها الوطن جراء تلك الازمة المفتعلة..وعزا خبراء اقتصاديون هذه الازمة الى تراجع انتاج البلاد من النفط بعد تفجير انبوب التصدير الممتد من مارب الى رأس عيسى وتوقف عمل مصفاة مأرب واقتصار عملية التصفية على مصفاة عدن التي توقفت فترة شهرين نتيجة للعمل التخريبي لانبوب نفط مأرب.

وتحتاج اليمن يومياً (٨) آلاف طن ديزل و٤٥ ألف طن بنزين وهو مالم تستطع توفيره مصفاة عدن..

بوادر

وفي محاولة لحلحلة الأزمة توقع المهندس هشام شرف وزير الصناعة والتجارة انتهاء أزمة الوقود مطلع الاسبوع المقبل نتيجة عملية التزويد لمختلف المحطات بالبنزين الخالي من الرصاص كخطوة اولى لانهاء الأزمة.. لافتاً في ذات السياق الى انه تم استيراد (٩٠) ألف طن من النفط كدفعة اولى لتغطية العجز.

مقترحات

يقترح خبراء اقتصاديون عدداً من الحلول والمعالجات لهذه الأزمة تتمثل بضخ الكمية المخصصة مرة واحدة على جميع المحطات بعد الغاء الاجراءات العقابية على بعض المحطات مع الاكتفاء بالغرامة المالية الباهظة، وتوجيه اعلان للمواطنين الراغبين بالتزود التوجه لجميع المحطات التي يتم نشرها في الصحف المحلية مع تكثيف الحملات الميدانية لاكتشاف خيوط تجار السوق السوداء ومن يقف خلفهم من مفتعلي الأزمة وفرض اجراءات عقابية رادعة دون تهاون ومحاسبة المتورطين من المسئولين والمتنفذين وغيرهم من المتسببين في هذه الأزمة.